

السعوديون أمام تحدي التأقلم مع زيادة ضريبة القيمة المضافة

10 مليارات دولار يتوقع أن تجنيها الحكومة في أول ستة أشهر من تطبيق القرار



انتهى عصر الرفاه

الرياض تبدأ تطوير مشروع «جوهرة المملكة»

وستسعى السعودية لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، في إطار برنامج إصلاح الاقتصاد ضمن رؤية المملكة 2030، بعد معاناتها من تراجع أسعار الخام عن مستويات منتصف 2014. وتعتمد السعودية بشكل رئيس على السياحة الدينية تشمل الحج والعمرة، إلا أنها بدأت الترويج لأنواع أخرى من السياحة بعد إطلاق رؤيتها في 2016. وفي سبتمبر الماضي، أعلنت السعودية بدء العمل بالتأشيرة السياحية التي تسمح بدخول مواطني 49 دولة بلا تأشيرة مسبقة. وأعلنت وزارة السياحة في وقت سابق الشهر الماضي أنها تعزم إطلاق صندوق للتنمية السياحية برأسمال أربعة مليارات دولار.

وستكون منطقة البجيري مركزاً رئيسياً للمطاعم العالمية في الرياض، مع إطلالات ومناظر مميزة على حي الطريف وواحة الدرعية للفنون التي تعد واحدة من مراكز الفن المعاصر في البلاد وفندق سمحان التراثي الذي يتكون من 142 غرفة بطابع تراثي نجدي. وقال الرئيس التنفيذي للهيئة جيري أنزيريلو، إن «تطوير منطقة الدرعية التاريخية يهدف إلى أن تكون وجهة سياحية عالمية، بفضل ما تمتلكه من مقومات طبيعية ومواقع تاريخية وتراثية عريقة». وأوضح أن المنطقة تزخر بإمكانات ثقافية متنوعة، وطابع معماري مميز، لاسيما العمارة النجدية المعروفة في الدرعية التي يعود تاريخها إلى أكثر من 300 عام.

أعلنت هيئة تطوير بوابة الدرعية التاريخية في السعودية الثلاثاء بدء تنفيذ المرحلة الأولى لتطوير منطقة تراثية وثقافية في العاصمة الرياض، بقيمة 20 مليار دولار. وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أن الهيئة تشرف على أكبر مشروع تراثي وثقافي في العالم لتأهيل وتطوير الدرعية التاريخية «جوهرة المملكة». وأكدت الهيئة أن المشروع يمتد على مساحة 7 كيلومترات مربعة، ومن المستهدف إنشاء مجموعة متنوعة من المقاصد السياحية والترفيهية بينها 20 فندقاً ومجموعة من المتاحف، ومحلات عالمية للتسوق، وأكثر من 100 مطعم عالمي.

وتنظر السعودية إلى خطوة زيادة ضريبة القيمة المضافة كعامل آخر قد يساعدها على تخفيف آثار تراجع عائدات المالية من تجارة النفط، فضلاً عن تداعيات أزمة الوباء. ويتوقع الرئيس التنفيذي لشركة الركن للاستشارات الضرائب عبدالمحسن الفراج أن تجني الحكومة نحو 40 مليار ريال (10.7 مليار دولار) من ضريبة القيمة المضافة في ما يتبقى من هذا العام. ورجح أن تحصل السعودية على عوائد تصل إلى 40 ملياراً خلال العام المقبل في حال أبطت الزيادة الجديدة، ولم تقم برفع الضريبة مرة أخرى. وأكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن الإجراءات السعودية وخاصة زيادة ضريبة القيمة المضافة ستساعد على تعويض جزء من خسائر الإيرادات الناتجة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتراجع الإنتاج.

وقال نجم العتيبي، تاجر سيارات في الرياض، لوكالة رويترز «صار شح في السوق، والمواطنون يشترون قبل الضريبة» وبالتالي يوجد طلب لكنه قليل. وتحدث جابر السهاري، الذي يعمل في متجر للذهب، عن زيادة في الطلب خلال الأسبوعين الأخيرين. وكانت السعودية قد أعلنت زيادة ضريبة القيمة المضافة وتعليق بدل غلاء المعيشة في مايو الماضي، مما أحدث صدمة في أوساط المواطنين والشركات، الذين كانوا يتوقعون مزيداً من الدعم من الحكومة.

وقالت سارة، وهي أم سعودية لطفلين، «تكاليف المعيشة تزداد... اشتريت بعض المواد الغذائية والعصائر المستوردة وقلت بتخزينها لأن الأسعار سترتفع». وتراجع التضخم في الأشهر الأخيرة إلى حوالي واحد في المئة بسبب انخفاض الطلب على المواد غير الغذائية وتراجع أسعار الوقود، لكن بعض المحللين يتوقعون أن يرتفع بنسبة تصل إلى ستة في المئة على أساس سنوي في يوليو بسبب زيادة ضريبة القيمة المضافة. وزادت الحكومة هذا الشهر رسوم الاستيراد لاحتواء العجز المالي المتضخم الذي يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 4.5 في المئة العام الماضي. وأشارت شركة أرقام كابيتال إلى أن هذه الخطوات قد تخفف العجز الكلي بين 4.5 في المئة وستة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لكنها قد تبطئ وتيرة التعافي الاقتصادي. وقال أبو عمر، وهو واد مصري، إن زيادة ضريبة القيمة المضافة جاءت بعد خفض الرواتب بنسبة 20 في المئة بسبب أزمة فيروس كورونا. وأضاف «علي الآن أن أعيش بدخل أقل بنسبة 35 في المئة، وهذا سيكون صعباً للغاية في وجود ثلاثة أطفال».

تفرض التأثيرات العميقة لأزمة وباء كورونا على السعوديين التأقلم مع السياسات الحكومية الجديدة المتعلقة بالتقشف، والتي يجسدها تطبيق زيادة القيمة المضافة، حيث تضاعفت إلى ثلاث مرات، ما يجعلهم أمام حتمية التحكم أكثر في النفقات وتغيير خارطة المصاريف.

الرياض - يدخل قرار الحكومة السعودية زيادة ضريبة القيمة المضافة الأربعاء حيز التنفيذ، وسط محاولات من المواطنين للتأقلم مع الوضع الجديد، الذي جاء في وقت حساس يمر به الاقتصاد. وتطرح الخطوة تساؤلات حول إمكانية أن يعود جزء من العوائد التي فقدها أكبر مصدر للنفط حول العالم بسبب فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط.

ولكنها تعتبر أيضاً اختباراً لمدى تحمل المواطنين لسياسة التقشف، التي اضطرت الحكومة اتباعها لإحلال التوازن المالي، ومدى إمكانيةهم التأقلم مع هذا القرار خلال الأشهر المقبلة.

وقبل فترة وجيزة من بداية تطبيق القرار اعتباراً من أول يوليو لتعزيز إيرادات الدولة وسط تدهور اقتصادي هو الأسوأ لها على الإطلاق، هرع السعوديون لشراء السلع، من عصائر الفاكهة المستوردة إلى السيارات. وتأتي زيادة ضريبة لثلاثة أمثالها إلى 15 في المئة على خلفية انخفاض إنفاق المستهلكين وتراجع التضخم بسبب إجراءات الغلق العام، التي فرضت في مواجهة تفشي فيروس كورونا لمدة ثلاثة أشهر وقرر رفعها بالكامل في 21 يونيو.



ولوحظ اكتظاظ المتاجر الكبرى في العاصمة الرياض خلال عطلة نهاية الأسبوع، وسعى المستهلكون لتخزين السلع غير القابلة للتلف. وعرضت متاجر الأثاث والأجهزة المنزلية تخفيضات لجذب المشتريين.

شركة دبي العالمية تسد آخر ديونها

وتأثرت دبي بجائحة فيروس كورونا التي أصابت قطاعات عديدة من الاقتصاد العالمي بالشلل. وقال مستشار حكومي في أكتوبر الماضي إن ديون دبي بلغت 124 مليار دولار. ويتنظر إسماعيل بن علي أنها مركز رئيسي للتجارة والخدمات تمثل السياحة فيه شريان حياة منذ أكثر من عقدين.



الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم

تم السداد قبل موعد الاستحقاق في سبتمبر 2022

ديبي - أكد قيام شركة دبي العالمية المملوكة للحكومة، والتي كانت في بؤرة أزمة دين قبل عشرة أعوام، الثلاثاء بسداد كافة ديونها قبل الوقت المحدد مدى متانة النظام المالي للإمارات الخليجية. ورغم الأزمة العالمية بسبب انتشار وباء كورونا والمخاوف من تباطؤ النمو بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة، لكن دبي العالمية أعلنت وفي خطوة مفاجئة للمحللين سداد الدفعة الأخيرة من ديونها البالغة 8.2 مليار دولار. وقال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس مجلس إدارة الشركة في بيان إنه «تم السداد قبل موعد الاستحقاق في سبتمبر 2022». وأضاف الشيخ أحمد «مرة أخرى يبرز تحركنا التزام دبي بالفؤاء بتعهداتها دائماً». وأوضح الشركة أنها «سددت المبلغ من قرض جديد من بنك دبي الإسلامي بثلاثة مليارات دولار وبيع أصول ومدفوعات توزيعات».

وذكرت دبي العالمية، التي تشمل أصولها مجموعة موانئ دبي العالمية، أنها سددت نحو 18.9 مليار منذ العام 2011. وقال الشيخ أحمد «في المستقبل ستركز دبي العالمية على ترشيد وتعزيز جهودها لتحقيق القيمة للمساهمين على المدى الطويل». وأعدت دبي العالمية هيكل ديون تبلغ 23.5 مليار دولار قبل حوالي عشرة أعوام بعد الأزمة المالية العالمية، التي تسببت في تضرر الإمارة، وهي مركز للتجارة والسياحة في الشرق الأوسط، من انهيار أسعار النفط.

وتهدف الشركة، التي تدير مشروعات لحكومة دبي عبر مجموعة واسعة من القطاعات بما فيها الصناعية إلى الترويج للإمارة كمركز للتجارة والتداول.

المساهمة الأساسية لصندوق خليفة في دعم وتشجيع ثقافة الاستثمار في دولة الإمارات. وقدم الصندوق لأعضائه فرصاً قيمة للمشاركة في الأحداث والمعارض الرئيسية، مانحاً إياهم إمكانيات الترويج لمنتجاتهم وخدماتهم وزيادة مبيعاتهم. وازدهرت عمليات مؤسسة صوغ، وهي مؤسسة مجتمعية غير ربحية مملوكة للصندوق تهدف إلى تمكين المرأة في مجال الحرف التراثية، حيث نظمت العام الماضي 31 جلسة تدريبية لنحو 222 حرفية إماراتية، لزيادة معارفهن وتنمية مهاراتهن بالشكل الأمثل.

ومن خلال الفرص والاستثمارات التي يوفرها الصندوق، تمكن رواد الأعمال في المجال الفني والإبداعي من الحصول على الأدوات والموارد اللازمة لتطوير منتجاتهم وعروضهم وتعزيز الهوية الوطنية وتعود عليهم بالنفع في أن واحد.

صنع التغيير

صندوق خليفة يوسع دعمه للقطاع الخاص في أبوظبي

واستمر صندوق خليفة بإدعاء دوره الحيوي في دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنظيم 78 ورشة تعريفية بريادة الأعمال، مما رفع عدد الورش التعريفية التي تم تنفيذها منذ تأسيسه إلى 978 ورشة. كما استقبل الصندوق نحو 1530 طلباً جديداً في العام نفسه، ما يرفع عدد الطلبات التي وردت للصندوق منذ تأسيسه لأكثر من 30 ألف طلب. وحقق الصندوق معلماً بارزاً جديداً في مسيرته الناجحة في مجال الأنشطة التدريبية من خلال إجراء 120 دورة تدريبية، ليصل إجمالي الدورات المنفذة إلى 757 دورة.

كما وصل عدد رواد الأعمال المشاركين في الدورات التدريبية للعام الماضي إلى 1473 رائد أعمال، مما أدى لارتفاع نسبة مشاركة السيدات إلى 59 في المئة منذ تأسيس الصندوق، الأمر الذي يؤكد على

عزز صندوق خليفة الملوك لحكومة أبوظبي دعمه للشركات من خلال ضخ المزيد من القروض والتسهيلات لتحفيزها في خطوة تعكس رهان الدولة على تطوير مناخ العمل لضمان استدامة أنشطة الشركات في القطاع الخاص بهدف مساعدتها على تحقيق النمو والإنتاجية ما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى موزة الناصري، الرئيس التنفيذي بالإمارة للصندوق قولها إنه «بتوجيهات القيادة وبالتعاون مع شركائنا الاستراتيجيين، تمكننا في صندوق خليفة من تحقيق نتائج سنوية متفوقة للعام 2019». وأضافت «نسعى للبناء على هذا النجاح ومواصلة النمو هذا العام لتوفير بيئة عمل مزدهرة لرواد الأعمال في الإمارات». وتابع «نتطلع قديماً لاستكشاف الفرص الجديدة في التطوير الشامل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، تماشياً مع حكومة إمارة أبوظبي والأجندة الوطنية لدولة الإمارات». ويعمل الصندوق على ضمان توفير الموارد الضرورية لتمكين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو ولذلك يقدم الدعم بدءاً من تطوير فكرة المشروع وصولاً إلى النمو والتوسع والتحويل.

وواصل صندوق خليفة دعم المشاريع منذ تأسيس الصندوق إلى 1170 مشروعاً ليسهم بذلك في دعم وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة محلياً وعالمياً. وتأتي النتائج القوية ضمن دور الصندوق خليفة لتطوير المشاريع الحيوية في دعم نمو ريادة الأعمال كإحدى الركائز الأساسية لعمله وذلك من خلال توفير التمويل الاستراتيجي والاستشارات والإرشاد للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات.



موزة الناصري

الصندوق تمكن من تحقيق نتائج متفوقة في 2019